

«الميثاق» - صعدة
دعا محافظ صعدة طه هاجر أبناء صعدة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار ومكاسب الثورة والوحدة المباركة والالتزام بالحرية والتعبير عن الرأي في حدود النصوص الدستورية والقانونية النافذة.. وذكر المحافظ هاجر أثناء تدشينه لعملية صرف التعويضات للمنازل المهتمة من فئحة التمرد التي شهدتها المحافظة خلال الفترة الماضية (تعد ٢٠١) شيك مقدمة من صندوق إعادة إعمار صعدة لعدد من المستفيدين والمتضررين في مناطق صعدة القديمة وآل عقاب وآل الصفي وآل حميدان

والمصاعبة... وذكر بما عانته المحافظة والوطن بشكل عام من حرب ودمار وفتنة وتمرد منذ العام ١٩٩٤م وتجددت في الأعوام الأخيرة في محافظتنا (صعدة) الوافية والأبية... مشيراً إلى حرص القيادة السياسية على الحوار والاتفاق مع جميع الأطراف السياسية لما فيه أمن واستقرار البلاد والتوسع الجديدة فيه.. كما قام محافظ صعدة بزيارة لمستشفى السلام والإطلاع على مستوى الرعاية والخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، والتقى هاجر مسؤولي منظمة رعاية الأطفال والمحافظة وناقش معهم برنامج الأمن الغذائي المقدم للنازحين وأبناء

المحافظة الخارجين من حرب ودمار لكل ممتلكاتهم.. وزار المحافظ خلال برنامجه الأسبوع الماضي عدداً من المشاريع الخدمية الجاري تنفيذها في مدينة صعدة القديمة وعدد من المناطق.. وحث هاجر في لقائه بالهيئة الإدارية للمجلس المحلي على تطوير الأداء وتكثيف الجهود لإخراج المحافظة من الوضع الحالي والاتطلاع نحو البناء والإعمار، كما شدد على ضرورة تجنب الإزدواجية في الإشراف والمتابعة والحرص على الانسجام والتوافق بين كافة المجالس والأعضاء لما فيه خدمة المحافظة وعملية التنمية فيها.



متطرفو الإصلاح يعتدون على طلاب تربية أرحب

الصحية والحقت أضراراً فادحة بمحتوياته، فيما المجموعة الثالثة حاصرت الطلاب عند بوابة الكلية ومنعتهم من الخروج تحت مسمى انه «يوم الغضب» ووفقاً لمصادر محلية موثوقة فقد تكثرت مجموعة قبيلية من أبناء المنطقة، من احتواء الموقف وتأمين خروج الطلاب ونقلهم على متن حافلات إلى العاصمة صنعاء، مشيرة إلى التزام معظم طلاب الكلية بضبط النفس وتجنبهم الاحتكاك بعناصر الإصلاح المسلحة. وأبدت مصادر أكاديمية تخوفها من إمكانية تكرار هذه الاعتداءات خصوصاً في ظل إصرار أحزاب في المعارضة على الزج بطلاب الجامعات في معاركهم السياسية وتحريضهم للانتقام من المستقلين وأعضاء المؤتمر.

جميل الجعدي

أصيب العشرات من طلاب كلية التربية بمديرية أرحب بجروح إثر تعرضهم لاعتداءات من قبل مجموعة مسلحة من حزب الإصلاح، حيث اقتحم قرابة ٢٠٠ مسلح صباح أمس الأول مبنى كلية التربية بمديرية أرحب بمحافظة صنعاء واعتدوا على طلاب وموظفي الكلية ومستلزماتها التربوية. وأوضحت مصادر طلابية وأكاديمية بالكلية (المؤتمرون) أن مسلحي الإصلاح توزعوا في ثلاث مجموعات اعتدت أولاً على مكتب مسجل الكلية ومدنوية الطالبات والثانية اعتداء على مكتب الوحدة

الاثنين : 2011 / 1 / 31

الموافق : 26 / صفر / 1432 هـ

العدد: (1540)



حوار

عبدربه راجح عضو مجلس الشورى لـ «الميثاق»:

التعديلات الدستورية مدخل الإصلاحات السياسية ومفتاح التنمية

الاستقواء على الوطن

سليمان محمد الغزالي

العداوة تظهر في أشكال متنوعة ومظاهر عدة وهي مرض قلبي بين أشخاص لأسباب مختلفة قد تبدو متكافئة بين أطرافها - غالباً - بيد أن الأمر يزداد تعقيداً وسوءاً حينما يكون العدا من شرذمة قليلة ضد وطن بأكمله.. كيف لو كان هذا الوطن هو اليمين بكل ما يمتلكه من خيرات وافرة تربى عليها هؤلاء الناقمون الذين يناصبونه العدا للهدوء؟! وهما في الأيام تظهر عداوة هذه الشرذمة وتكشف بوضوح كالشمس في رابعة النهار خروقات هؤلاء الذين لا يريدون للوطن إلا الشقاء والتخلف والعودة به إلى دائرة التمزق والتفرق والفتن وإعاقة تطوره ومحاربة المخلصين من أبنائه الساهرين على أمنه واستقراره وتطوره وازدهاره.

هؤلاء الحاققون عبارة عن عناصر التقت مصالحهم واتحدت أهدافهم نحو تدمير هذا الوطن واتخذوا من الحزبية والديمقراطية مطية لأهدافهم المأجورة وتبريراً لغاياتهم الدنيئة :ولو استعرضنا المظاهر الكاشفة عن عدوانتهم الكامنة في خفايا الصدور لما وسعنا المقام ولكن سنذكر جزءاً يسيراً ومن ذلك: توقيع هؤلاء الحاققين على وثيقة تحالف مع المتمردين ووقوفهم مع الخارجين على النظام والقانون والانفصاليين ومطالبتهم بإخراج المجرمين وقطاع الطرق من السجن، إضافة إلى أن أحزاب المشتركة لم تدن أعمال التطرف والإرهاب التي تنفذها عناصر القاعدة.

نجدهم يسعون وراء مصالح ذاتية وشخصية وليس همهم إلا أنفسهم وما يقومون به من عدا للوطن بسبب التعديلات الدستورية الرامية إلى تطوير النظام السياسي هو عدا غير مبرر خصوصاً وأن التعديلات توافق التطورات المعاصرة والتغيرات التي يشهدها العالم.

حقيقة لست أدري ما يضيرهم من هذه التعديلات التي وضعتها المحنصون والتفت حولها عقال المجتمع وعيانه؟ فهل انتهكت الحقوق والحريات أو تم التخلي عن المبادئ الإسلامية أم تم التنازل عن سيادة الوطن وما يجعلهم يعارضون ويمانتون وكأنهم أوصياء على الشعب.

نقول الأمر ليس كذلك بل تهدف التعديلات إلى تطوير النظام السياسي والديمقراطي.. إضافة إلى النهوض بالمجتمع المحلي عبر تنفيذ مشاريع خدمية تقوم بها المجالس المحلية وفقاً للإصلاحات المقترحة من خلال تطبيق «الحكم المحلي واسع الصلاحيات» وهذا في حد ذاته منجز كبير كما أن تطوير النظام التشريعي عبر الانتقال إلى نظام الغرفتين مجلس النواب ومجلس الشورى يهدف الاستفادة من خبرات أعضاء مجلس الشورى في الجانب التشريعي وتحتمل هذه التعديلات أيضاً في تعديل فترة الرئاسة فما الموسع لتقييد حرية أي يمني يمنعه من الترشيح لفترة أخرى لمنصب رئيس الجمهورية ما دام وأبناء الوطن يمانحونه زمام القيادة.. بالإضافة إلى ذلك نجد أن التعديلات تتضمن توسيع المشاركة السياسية للمرأة، وهذا أصبح مطلباً ملحا في الوقت الراهن.

إذا فالتعديلات تهدف إلى تطوير النظام السياسي ليواكب التطورات وتحسين الأوضاع الخدمية والنهوض بالعملية التنموية، إذا فالرافضون للتعديلات يحاربون ويعادون اليمن ويسعون للحيلولة دون تطوير الوطن على كافة الأصعدة. أما عن مقاطعة الانتخابات فهم يسعون للتهديد بها في محاولة لإيصال البلد إلى فراغ دستوري، لكن الرئيس عمل بما يميله عليه الدستور على تجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وعاهد الشعب على ذلك ولم يقم بخرقه كما أراد هؤلاء المبطلون وشخذ الهمة وشمر عن ساعد الجذ نخوض الانتخابات في أجواء فراغية تنافسية وتجري في وقتها المحدد ولقد أيدته جهود الشعب باعتبار ذلك استحقاقاً لا يجوز تعاطف به. وهذا لم يرض أعداء الوطن الساعين إلى تمزيق اليمن بأي حال من الأحوال ولا ضير أن يلجأوا إلى دول أخرى للتدخل والمساس بسيادة الوطن من أجل تحقيق مصالحهم.

لقد بات الشعب يعي حقيقة اهواء حملة الشعارات البراقة الكاذبة التي يسعى أصحابها جاهدين بكل السبل للحيلولة دون انجاز التعديلات الدستورية ومعارضة الاستحقاقات الانتخابية، ولهذا فإن الشعب سيضع يده في يد حكيم اليمن وباني نهضته الحديثة لينأى به عن مؤامرات المشتركة.ها هي قد بدأت أشرافات الأمل تنتشر مباشرة بانتخابات ناجحة في عرس ديمقراطي مهيب لا يؤثر فيها من يمتنع بل سيندمون لغياهم عنه.

بداية كيف تقرأ المشهد السياسي الراهن على ضوء التحضيرات الجارية للانتخابات النيابية والاستفتاء على بعض التعديلات الدستورية؟
- المشهد السياسي يتجه بشكل طبيعي نحو إنجاز الاستحقاقات الدستورية في موعدنا المحدد ٢٧ ابريل المقبل، وهناك تناغم كبير بين المؤسسات الرسمية والحزبية وبين كافة أفراد الشعب لإنجاز هذا العرس الديمقراطي كحق مشروع ومكتسب للشعب مهما حاول البعض مصادرة هذا الحق أو منع الشعب من اختيار ممثليه في البرلمان المقبل من خلال بث الإشاعات وتزييف وعي الناس لإنثائهم عن هذا الحق.

مطامع

لماذا تهرب أحزاب المشتركة عن خوض الانتخابات؟
- أحزاب اللقاء المشترك تدرك أن الانتخابات لن تكون لصالحها لأنها لا تمتلك قاعدة جماهيرية عريضة توصلها إلى السلطة بالطرق الديمقراطية.. ولذلك دائماً تحاول الحصول على مصالحها بطرق خارج الأطر القانونية والنهج الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة الذي تعد الانتخابات بوابته الرئيسية.

التعديلات ستعزز دور المرأة

الحوار والمشاركة

دعا الرئيس مؤخراً أحزاب المشترك إلى حوار وطني مسؤول على قاعدة لا ضرر ولا ضرار.. كما ترى أهمية العدوة.. وما مدى استجابة المشترك لها؟

- الأخ الرئيس دائماً ما يدع للحوار ويحرص عليه في حل أية إشكالية أو تباين وجهات النظر وهذا ليس بجديد عليه، فهو مؤسس نهج الحوار في بلادنا ودعوته المشترك تنبع من كونه رئيساً لكل أبناء الشعب ولذلك على المشترك أن يستجيب لهذه الدعوة لأن الحوار مدخل للأمن والاستقرار والتنمية، أما الفوضى لا تجلب إلا الدمار والخراب، ولا بد أن لا يبدأ الحوار من الصفر وإنما من حيث توقف والذي كلفت به لجنة الـ ٢٠٠ وما تمخض عنها من لجان سواء لجنة الـ ٣٠ أو الـ ١٦ أو لجنة الأربعة، وعلى

المتحاورين أن يضعوا مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات بعيداً عن المكائيد السياسية.

ضرورة ملحة

يتزامن إجراء الانتخابات مع الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور.. ما أهمية ذلك؟
- التعديلات الدستورية المطروحة للاستفتاء بالتزامن مع الانتخابات المقبلة تعد ضرورة ملحة لتطوير النظام السياسي والتجربة الديمقراطية في بلادنا وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار.. فهناك حزمة من القوانين المتعلقة بالشأن الوطني العام سوف تعدل في حال إقرار التعديلات الدستورية المطروحة الآن أمام مجلس النواب لدراستها، ولاشك أن المشرع قد هدف من هذه التعديلات خدمة المجتمع وقضاياه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المؤتمر والمرأة

توسيع المشاركة الشعبية كيف يمكن تجسيدها من خلال هذه التعديلات؟
- لقد شملت التعديلات الدستورية العديد من المسواد المتعلقة بتوسيع المشاركة الشعبية سواء فيما يخص الحكم المحلي واسع الصلاحيات أو إنشاء مجلس الأمة بشعبتيه «مجلس النواب ومجلس الشورى» أو فيما يتعلق بتخصيص ٤٤ مقعداً للمرأة في البرلمان لتعزيز دور المرأة في الرقابة والتشريع ومناقشة قضاياها بعد أن كانت مجرد ناخبة بسبب نظرة بعض الأحزاب لها على أنها ناقصة عقل ودين، أو أن صوتها عورة لا تصلح للإلبس، في الوقت الذي ينظر لها المؤتمر الشعبي أنها نصف المجتمع، وهذا يحسب للأخ الرئيس الذي يدعها على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ما تضمنه برنامجه الانتخابي من حيز كبير يعزز من مكانة المرأة.

توازن ومساواة

نظام الغرفتين في البرلمان ماذا سيضيف للعمل التشريعي والرقابي؟
- نظام الغرفتين معمول به في الكثير من دول العالم الديمقراطي على المستوى الاقليمي والدولي مثل أمريكا وبريطانيا على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ما تضمنه برنامجه الانتخابي من حيز كبير يعزز من مكانة المرأة.

توازن ومساواة

نظام الغرفتين في البرلمان ماذا سيضيف للعمل التشريعي والرقابي؟
- نظام الغرفتين معمول به في الكثير من دول العالم الديمقراطي على المستوى الاقليمي والدولي مثل أمريكا وبريطانيا



الظهور وفرض أجندتها على حساب المصلحة الوطنية على قاعدة أنا ومن بعدي الطوفان.

الانقلابيون

وماذا لو أصروا على إثارة الفوضى؟
- عندما تغيب القوانين وتوضع في الأدرج لاشك أن الذين في قلوبهم مرض سيجدون بيئة خصبة لتنفيذ أجندتهم الخاصة بهم، ولذلك لا بد من التمسك بالنصوص الدستورية والعقد الاجتماعي الذي ينظم الحياة السياسية في بلادنا.. والحزب أو التنظيم يخرج عن إطار القانون والدستور ويعمل على زعزعة الأمن والاستقرار والانقلاب على الثوابت يجب أن يطبق عليه القانون سواء بتجميد النشاط أو غير ذلك حسب الدستور والقانون المنظم لعمل الأحزاب.

أمام المشترك

قدم المؤتمر الشعبي العام مبادرة جديدة سلّمت للمشارك مؤخراً.. ما قرأته لك لها؟
- المبادرة الأخيرة جيدة وقد جاءت لإبداء حسن نية ورغبة أكيدة لفتح صفحة جديدة للعمل الجاد مع الاخوة في اللقاء المشترك وكانت قد سبقتها مبادرة بأفهام المجال لمن بلغ السن القانونية بالتصويت في الانتخابات النيابية المقبلة بالبطاقة الشخصية وإن لم يكونوا مسجلين في جداول الناخبين، وهذه الخطوة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من الاخوة في المشترك وان تكون مدخلا جديداً لتعزيز الثقة مع المؤتمر ليعمل الجميع على إيصال الوطن إلى بر الأمان وتجنبه مشاكل

اراهن على عقلاء المشترك في تغليب صوت العقل

عندما يغيب القانون يطمع الذين في قلوبهم مرض

قد لا يسلم منها أحد. كلمة أخيرة تريد قولها؟
- اتمنى من أحزاب المشترك أن يغلبوا صوت العقل والمنطق، فالوطن ملك الجميع ويجب أن نضعه في حقائق أعيننا، كما قال فخامة الرئيس، وإذا كنا حريصين على بناء الوطن يجب أن نشيد بالاجابيات ونبني عليها، وأن ننقد السلبات ونحاول تصحيحها بعيداً عن الرغبات والمكائيد التي لا تخدم إلا أعداء الوطن.

صوت الحق

ولكنهم يهددون بإثارة الفوضى في حال أجريت الانتخابات دون مشاركتهم؟
- النزول للشارع أمر كلفه الدستور ونظمه القانون.. فهناك أطر ولوائح تبين كيفية النزول للشارع للتعبير عن الرأي بشريطة أن يتقيد من بريد ممارسة هذا الحق بالقانون وألا يتخذ منه وسيلة لإثارة الفوضى وإفلاق الأمن والاستقرار والسكينة العامة كما نشاهد في بعض الدول التي تتعرض فيها حياة وأموال الناس للخطر جراء أعمال الفتنة والقتل، وكنا نتمنى على العقلاء في اللقاء المشترك أن يتصروا لصوت العقل والمنطق وأن يتحكموا للصدق، إن كان لديهم شارع كما يقولون، فالذي لديه شارع وأغلبية كما يدعي يفترض أن يكون أحرص على إجراء الانتخابات في موعدنا المحدد بدلاً من التهديد والوعيد.. وهنا أقول انني مازلت اراهن على أن هناك عقلاء في إطار المشترك يجب أن يسمع لهم من قبل القيادات المغامرة التي لا تريد إلا

تستهدف توفير أمن الطاقة ومواجهة الطلب المتزايد

مشاريع استراتيجية في قطاع الكهرباء والطاقة

كتب/ جمال مجاهد

تفتّذ وزارة الكهرباء والطاقة في خطتها الحالية والمستقبلية العديد من المشاريع التي من شأنها توسيع شبكة المنظومة الكهربائية وربط العديد من المناطق المتفرقة في قرى ومديريات الجمهورية بهذه الشبكة، والعمل على تحسينها وتطويرها من خلال استبدال العديد من المكونات ذات الكفاءة الأقل بمكونات أخرى جديدة. وتستهدف تلك المشاريع الاستراتيجية العمل على إنشاء خطوط نقل جديدة لإزالة أي اختناقات قد تنشأ في بعض المدن والمناطق في إطار تعزيز البنى التحتية في مجال توفير الأمن الطاقى ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة في المدن والأرياف وذلك استهداف الكثير من المناطق الريفية المتراصة وتوسيع الشبكة الوطنية وتحسينها. وأوضح تقرير حديث لوحدة المشاريع بوزارة الكهرباء والطاقة- حصلت عليه «الميثاق» - أن من أبرز مشاريع الكهرباء مشروع محطة توليد مارب الغازية «المرحلة الثانية» ويهدف إلى الإسهام في زيادة القدرة التوليدية للمنظومة الوطنية بطاقة إضافية قدرها ٤٠٠ ميجاوات، والاستغلال الأمثل للغاز المنتج من حقل صافر.

وأشار التقرير إلى مشروع تصريف الطاقة من «مارب ٢» - خطوط النقل ومحطات التحويل- الجزء الرئيسي ذمار- عدن، والذي يهدف إلى دعم اقتصاد البلاد من خلال دعم قطاع الطاقة وذلك بتأمين التغذية الكهربائية لعدة مدن وتجمعات سكنية، وتصريف الطاقة الكهربائية من محطة مارب الغازية «المرحلة الثانية» لعدد من المحافظات، وتعزيز وتطوير المنظومة الكهربائية الوطنية، والتوسع وربط مدن جديدة بالشبكة الوطنية «يافع- البيضاء»، وتعزيز شبكة التوزيع بمدينة عدن بما يمكن من تصريف الطاقة المستلمة من المنظومة والتغلب على قصور الشبكة. وهناك الجزء الشرقي- (الحيلين/ ياغف- البيضاء، من مشروع تصريف الطاقة من «مارب ٢»، والذي يهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم قطاع الطاقة وتطوير المنظومة الكهربائية الوطنية وذلك لمواجهة الاحتياجات من الطاقة الكهربائية في عدد من المدن والمجمعات السكنية، وتصريف الطاقة من محطة مارب الغازية «المرحلة الثانية والثالثة» ومحطة معبر الغازية، وكهربية مدن جديدة وربطها بالشبكة الوطنية «يافع- البيضاء».



فيما يهدف الجزء المتبقي من مشروع تصريف الطاقة من «مارب ٢» سوق عيسى /حجة/ عمران، والذي يهدف إلى تصريف الطاقة الكهربائية المنتجة من محطة مارب الغازية- المرحلة الثانية، ومواجهة الطلب المتنامي على الطاقة وتوصيل التيار الكهربائي إلى المشتركين الجدد بمختلف شرائحهم، وإحلال محطات التوليد «الديزل» الصغيرة ذات الكفاءة المتدنية والتشغيل غير الاقتصادي وربط المناطق والمديريات المستهدفة بالشبكة الوطنية، ورفع مرونة التشغيل من خلال إغلاق الدائرة الكهربائية للشبكة الوطنية وتغذية

أمانة العاصمة من جهتين، بالإضافة إلى إحلال خط النقل الحالي جهد ٢٢ ك.ف. عمراً/ حجة والاعتماد على جهد أعلى ١٢٢ ك.ف والذي سوف يساعد على تقليل الفاقد وتحسين الخدمة للمستهلكين وذلك بتزويدهم بالطاقة الكهربائية والخدمة على مدار الساعة وبحسب المواصفات الفنية، ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين وتطوير قطاعات الزراعة والتجارة في المناطق والمديريات المستهدفة، وإيجاد فرص عمل جديدة. ومن بين المشاريع الممولة من جهات وصناديق مانحة وبمساهمة من حكومة بلادنا مشروع الطاقة الخامس مكون استكمال كهربية قرى عمران ومكون الخط الشمالي «الجزء العاجل» /باجل / سوق عيسى، ومكون التوزيع في المناطق الريفية. وأشار تقرير وزارة الكهرباء والطاقة إلى مشروع كهربية الريف الذي يهدف إلى تنفيذ المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لكهرباء الريف والمقررة من قبل مجلس الوزراء في شهر يوليو ٢٠٠٨، ورفع نسبة خدمات كهربية الريف من ٢٠